

اكتساب الجزائر لعضوية بريكس - الفرص والمعوقات -

Algeria's acquisition of BRICS membership -Opportunities and -obstacles

عبيد عبد الحكيم* ، جامعة الجزائر 1

abdelhakim.abid@univ-alger.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/12 تاريخ قبول المقال: 2023/11/26 تاريخ نشر المقال: 2023/11/30

الملخص:

في ظل الأحادية القطبية وما نتج عنها من هيمنة أمريكية امتدت لسنوات، ظهرت عدة تكتلات إقليمية وقارية وعابرة للقارات بين دول تسعى للخروج من سطوة النظام العالمي وهياكله الاقتصادية. وتأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب. ومن هذه التجمعات العابرة للقارات والجامعة للثقافات البريكس، والذي تسعى الجزائر للانضمام إليه. ومما توصلت إليه الدراسة أن الجزائر بلد بحجم قارة متعددة الموارد والثروات وهي بهذا قيمة مضافة للبريكس، ولكنها مازالت تفتقر للرؤية الاقتصادية الواضحة، حيث أن اقتصادها مبني أساسا على الريع، أضف لذلك ضعف الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها مرتبطة باتفاقيات [طاقويا] مع أوروبا. وأيضا هناك ضعف في سلطة القانون حيث تنتشر المضاربة والتحايل الضريبي مع غياب الرقمنة. وكلها عوامل تجعل الجزائر تواجه معوقات لا بد من إزالتها ليتعدى الطريق الآمن والمريح إلى البريكس.

الكلمات المفتاحية: البريكس، منظمة التجارة العالمية، الاتحاد الأوروبي.

Abstract:

In light of unipolarity and the resulting American hegemony that extended for years, several regional, continental, and transcontinental blocs emerged between countries seeking to escape from the influence of the global system and its economic structures. and the establishment of a multipolar world order. Among these transcontinental and inclusive gatherings of cultures is the BRICS, which Algeria is seeking to join. The study concluded that Algeria is a country the size of a continent with multiple resources and wealth, and it is thus an added value to the BRICS, but it still lacks a clear economic vision, as its economy is based mainly on rents, in addition to the weakness of the gross domestic product, and it is linked to [energy] agreements with Europe... , All of which are factors that make Algeria face challenges that must be removed in order for it to pave the safe and profitable path to the BRICS.

Key words: BRICS, WTO, European Union..

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله، أما بعد:

تجد الدول الصغيرة نفسها أحياناً في موقع الضعف تجاه القدرات الاقتصادية اللامتساوية مع القوى الكبرى المؤثرة في ساحة العلاقات الدولية؛ الإقليمية منها والعالمية. لذلك تحاول الانخراط في التحالفات والتكتلات. وذلك لتحسين شروط عملية التنمية وظروفها وإعادة هيكلة اقتصادياتها وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها على الصعيدين الدولي والإقليمي. (1)

ومن التكتلات التي برزت حديثاً تكتل "البريكس". والذي تسعى الجزائر للانضمام إليه. بصفته كياناً اقتصادياً بديلاً ومنافساً لمجموعة السبعة وهيكلها المالية. وأيضاً لما يُعتقد أنه ملجأ وغطاء للدول النامية والانخراط فيه يُكسب الأعضاء التنمية والمنعة وقوة في التفاوض مع المنافسين. فما هو تكتل بريكس؟ وما طبيعة هذا التكتل؟ وما هي قدراته الاقتصادية؟ وماذا تستفيد الجزائر من الانضمام إليه؟

ولما كان لا بد من شروط متوفرة يفرضها الراهن الدولي لمن أراد مجابهة صراع الاقتصاد والمال بكفاءة، فإن الأسئلة التي تطرح: هل من المصالح العاجلة الانضمام للبريكس؟ وهل تملك الجزائر ما يؤهلها لإعطاء قيمة مضافة لتجمع بريكس؟ وهل ستكون الشراكة مع تجمع بريكس تسير بمنطق رايح رايح؟ وهل تبادل الخبرات وتزايد الاستثمارات مع أعضاء البريكس يجب أن يمر بالحصول على العضوية؟

والجزائر تفخر بكونها دولة ذات سيادة، وليس عليها مديونية، فلماذا تتحمس لبنك البريكس؟ وهل هناك فروقات في الاستدانة من البنك الدولي ومن بنك التنمية للبريكس؟ وسأحاول أن أدرس الموضوع من خلال التطرق للنقاط التالية:

أولاً. تعريف تكتل البريكس وبيان فرص ومزايا انضمام الجزائر إليه.

ثانياً. معوقات اكتساب الجزائر صفة عضو:

-الاختلافات بين دول تكتل بريكس.

-الدروس المستفادة من تجارب الجزائر السابقة في طلبها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وشراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

1. تعريف تكتل البريكس:

1.1- **التعريف بتكتل البريكس:** هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. (2) وهناك من الباحثين من يطلق عليهم اختصاراً: r5: أوائل حروف عملات الدول الأعضاء في مقابل G7، والمقصود بـ (r5): الرءات الخمس وهي: الرنمينبي للصين، والروبل لروسيا والروبية للهند والرائد لجنوب إفريقيا والريال البرازيلي.

2.1- القدرات الاقتصادية لدول البريكس: تلعب دول بريكس: البرازيل، روسيا، والهند، والصين، وجنوب

إفريقيا، دورا مهما ومتناميا على الساحة الدولية، للعوامل التالية:

- ✓ تشكل مساحة دول بريكس 30% من اليابسة في الكرة الأرضية.
- ✓ تضم أكثر من 40% من مجموع سكان العالم.
- ✓ يصل حجم الناتج الاقتصادي لدول بريكس ما يقرب من 26.2 من الناتج الاقتصادي في العالم.
- ✓ يصل حجم التجارة الخارجية للمجموعة إلى أكثر من 20% من حجم التجارة العالمي، كما تجذب نصف الاستثمارات الأجنبية في العالم.
- ✓ أسس أعضاء التكتل بنك التنمية (2014م) برأس مال قدره 100 مليار دولار، ومقره شنغهاي، لمنح قروض ودعم مشاريع البنية التحتية للدول الفقيرة والنامية.
- كما "كشفت الأرقام الأخيرة عن تفوق مجموعة "بريكس" لأول مرة على دول مجموعة السبع الأكثر تقدما في العالم، وذلك بعد أن وصل مساهمة "بريكس" إلى 31.5 بالمائة في الاقتصاد العالمي، مقابل 30.7 بالمائة للقوى السبع الصناعية." (3)

3.1- أهداف إنشاء تكتل بريكس: يحمل ميلاد تكتل بريكس بشرى لدول العالم، فظهوره أعطى الأمل للعالم

بأن عهد القطب الواحد اقتصاديا لن يدوم إلى الأبد، ومن الأهداف المعلنة لإنشاء التكتل نذكر:

- اعتماد العملات المحلية في العملية الاقتصادية، ما يقلل الاعتماد على الدولار، لأجل إنهاء الهيمنة الأمريكية الشاملة على السياسات المالية العالمية.
- تشكيل ورقة ضغط على القوى المهيمنة كي لا يحصل انفراد دولي، وبذلك يكون توازن دولي في العملية الاقتصادية.
- ابتكار بدائل حقيقية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولنظام سويتف العالمي.
- التخلص من تبعات العقوبات الأمريكية والغربية.

2.- فرص ومكتسبات الجزائر في انضمامها لتكتل البريكس:**1.2- فرص انضمام الجزائر للبريكس: تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لتكتل بريكس،**

فهي:

- ✓ أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة، وصاحبة موقع استراتيجي.
- ✓ أكبر مصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا.
- ✓ رابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء.
- ✓ ديونها الخارجية منعدمة، وهذا ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

✓ تتعم الجزائر بالاستقرار الأمني والسياسي، وتحظى دبلوماسيتها بالاحترام الدولي.

كما أن الدولة حاولت بعث وتسريع حركة الاستثمار في قطاع المناجم، ومن ذلك إطلاق عدة مشاريع: كمشروع استخراج الرصاص والزنك من الشرق (واد أميزور - بجاية) والحديد من الجنوب (غار جبيلات - تندوف)، والذهب بأقصى الجنوب، مع استثمارات ضخمة للتنقيب عن المحروقات (البتروال والغاز). وبداية التفكير في الاستثمار في الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية وإمكانية تصدير الكهرباء الفائضة. وكل ذلك لزيادة حجم الصادرات ورفع الناتج المحلي الإجمالي (gpd).

ومن البشائر أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد حقق ارتفاعا ملموسا، حيث بلغ 187.2 مليار دولار في 2022م.

2.2- مكتسبات الجزائر عند انضمامها لتكتل البريكس: تعول الجزائر على زيادة رفع الناتج المحلي الإجمالي وموافقة الدول الخمسة للانضمام للتكتل بغية الحصول على امتيازات ومنها:

- عملة موحدة مع دول البريكس تواجه بها تغول الدولار. وفي نفس الوقت فإن فرض تغيير العملة سيمكن الجزائر من استرجاع الأموال المكتنزة في البيوت والمتداولة في السوق السوداء، وهذه حسنة من حسنات الانضمام للبريكس.

- التمتع برخاء محلي ناتج عن إغراق السوق المحلية بسلع تكتل البريكس.

- الحصول على إعانات وخبرات دول البريكس في مجال الزراعة، وصناعة الأدوية.

- تحتاج الجزائر إلى نقل وتدعيم الصناعة الميكانيكية وهي بحق سوق كبير للمستثمرين في هذا المجال.

- تحتاج الجزائر إلى جلب الاستثمارات والتسويق للمنتجات الوطنية وسوق البريكس من أكبر الدول المستثمرة ومن أكبر الأسواق المستهلكة.

3.- المعوقات المحتملة لاكتساب الجزائر صفو عضو: ينتظر العالم باهتمام متزايد قرار الدول المؤسسة

لتكتل البريكس حول التوسعة وشروطها، خاصة بعد تأكيد بعض الأعضاء عن ترحيبهم بدول قدمت طلب الانضمام ومنهم الجزائر والسعودية ومصر والأرجنتين وإيران... لكن الناظر في الشأن السياسي يكتشف أن هناك تحديات تواجه طلب الانضمام الجزائري، بسبب الاختلاف المتباين بين دول البريكس، وأيضا الخوف من تكرار تجارب سابقة خرجت منها الجزائر كطرف خاسر وليس كشريك رابح، وفيما يلي تفصيل ذلك:

1.3- الاختلافات بين دول تكتل البريكس: قد تمنع الاختلافات والسياسات المتباينة بين دول البريكس من

توسيع التكتل، وربما فرض شروط صارمة ونادرة ليس في مقدور عموم الدول استيفائها خاصة إذا كان الهدف المنافسة وخوض حرب الاقتصاد والمال. كما أن هناك مخاطر تهدد وجود التكتل، ومن ذلك:

- التباينات الثقافية والتاريخية والسياسات المالية التي تتبعها كل دولة على حدة، كما أن الأحجام الاقتصادية متفاوتة وأسعار عملات متفاوتة.

- كل اقتصاديات "بريكس" الآن مرتبطة بشكل أو بآخر بالاقتصاد الغربي عامة، والأمريكي خاصة، من خلال حركة التدفقات المالية والمبادلات التجارية، وهو الأمر الذي مازال يشكل خطورة عليها، كما أن الجزائر الطالبة للانضمام تربطها علاقات اقتصادية مع أوروبا (طاقوية).

- العداء الكبير الذي يكنه الغرب للمنظمة التي تسعى إلى عالم بلا قطب واحد. (4)

- كما أن هناك صراعات بين بعض الدول الأعضاء حول قضايا الحدود والزعامة (الصين والهند)، وهذا قد يؤدي إلى تفجير التكتل، أو قد تعطل توسيعه.

وكخلاصة نقول: قد يعطل انضمام الجزائر احتمال عدم توسع البريكس، أو عدم توفر الشروط اللازمة التي ستقصل فيها دول التكتل، وفي أفضل الحالات الجزائر ستحمل صفة مراقب إلى حين توفر الشروط اللازمة.

2.3- الدروس المستفادة من تجارب الجزائر السابقة في طلبها الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وشراكتها مع الاتحاد الأوروبي.

أ- مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة: يعود سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة منذ 36 سنة (30 أبريل 1987م)، هذه المنظمة التي تضم في صفوفها 160 دولة عضو. إضافة إلى 24 دولة مراقبة. وقد قامت الجزائر خلال مسار انضمامها إلى المنظمة بإجراء عشر جولات تفاوض والإجابة على 1636 سؤال. (5)

إلا أن الجهود لم تقلح في الانضمام بعد، وذلك لما يتصف به الاقتصاد الجزائري من خصائص معيقة للانضمام، وأولها كونه اقتصاد ريعي، واقتصاد نمت فيه البيروقراطية، وهذا الوضع بواقعه يظهر حجم الآثار السلبية المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الجزائري في حالة التسرع في ترتيبات الانضمام، دون انتهاز إستراتيجية واضحة المعالم محددة الأهداف. (6)

وقد عاد الحديث في السنتين الأخيرتين عن عودة المفاوضات، ومواصلة الجزائر السير قدما نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة " (وفق إجراءات جد مدروسة) لما تتيحه هذه الهيئة من فرص أفضل لإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك بتبني مجموعة من الإصلاحات العميقة التي تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية و الاندماج في سلسلة القيم الجهوية والعالمية.

و من أهم هذه الإصلاحات -التي أعلنت عنها الدولة-، تعديل القاعدة الاستثمارية 49/51 التي تحدد نسبة المشاركة الأجنبية في رأس المال والإبقاء عليها في القطاعات الإستراتيجية و"ما ينتج عنها من أثر إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي ورفع حجم المبادلات التجارية". (7)

ولحدّ كتابة هذه الأسطر لم تنضم الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

وخلاصة التجربة المليئة بالعراقيل تحتم على الجزائر تنويع الاقتصاد ومعالجة مظاهر البيروقراطية، وكلاهما سببين قد يعطلان انضمام الجزائر للبريكس أيضا.

ب- **سلبيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:** أبرمت الجزائر والاتحاد الأوروبي اتفاق شراكة يتم بموجبه إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005م، بعدما تم التوقيع عليه في 22 أبريل 2002م على أن يكون التفكيك الجمركي الموافق لعملية التحرير التجاري بشكل تدريجي في غضون 12 سنة، أي بحلول سنة 2017م بشكل يتماشى مع قوانين واتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. بعد مرور خمس سنوات على دخول الاتفاق حيز التطبيق، وفي نهاية سنة 2010 ظهرت مجموعة من المشاكل بسبب عدم تكافؤ الفرص بين الطرفين، جعلت الجزائر تطالب بتأجيل عملية التفكيك الجمركي لغاية سنة 2020 عوض 2017م.

وحسب بعض الباحثين والخبراء فإن الجزائر تأثرت بشكل كبير جراء اتفاق الشراكة الأوروبية-الجزائرية، أين خسرت ما متوسطه أكثر من 47 بالمئة من مداخيلها سنويا، وما مجمله أكثر من 17 مليار دولار. وستخسر أكثر بحلول سنة 2020م تاريخ التحرير النهائي بعد تعديل الاتفاق، إذا استمرت الوضعية على حالها، وأن المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق هو الاتحاد الأوروبي. وعليه يتحتم على الجزائر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، تعمل من خلالها على النهوض بقطاع الصادرات لمواجهة التحرير النهائي بنهاية الجدول الزمني للاتفاق.

إن عدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المنتج الأجنبي من حيث الجودة والسعر، يجعل المؤسسات الوطنية العامة والخاصة أمام خطر الإفلاس، خاصة وأنها تعتبر في غالبيتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة تعتمد في التصنيع على مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة مستوردة من أوروبا، وبالتالي يحق لنا أن نتساءل عن الجدوى من توقيع الاتفاق الجزائري- الأوروبي،؟ وما الفائدة التي نجنها منه في ظل الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري؟ (8)

والفائدة التي نأخذها من تجربة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي هي أن الشراكة يجب أن تسير بمنطق رابح رابح، وأما أن تسير بمنطق رابح خاسر أو مصدر ومستهلك فهذا لا ينفع الجزائر ولا يفيدها وسيغيبها عن مصاف الدول النامية.

وحينئذ نؤكد على ضرورة الريح من الانضمام لتكتل البريكس وإلا فلا مرحبا به ونقول حينئذ بأن نظام البريكس هو برنامج تكميلي للنظام الأمريكي وسياساتها الاستعبادية لباقي الشعوب.

الخاتمة:

صحيح أن الجزائر بلد بحجم قارة متعددة الخيارات، والنوايا الحسنة تسيرها، كما أنها حققت ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي والذي قارب 187.2 مليار دولار في 2022م، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب، بسبب أن اقتصادها مبني أساسا على الريع، وأيضا هناك ضعف في سلطة القانون حيث تنتشر المضاربة والتحايل الضريبي لغياب الرقابة والرقمنة. كما أن الجباية الجمركية تمثل نسبة كبيرة من مداخيلها، وعملية التفكيك الجمركي ستؤدي إلى حرمانها من أموال كما أدت من قبل إلى حرمان الجزائر من مداخيل هامة

وكبيرة بسبب الاتفاقات الخاسرة مع الاتحاد الاوروبي...، وهذا سبب من أسباب ضعف الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها مرتبطة باتفاقيات [طاقوبا] مع أوروبا. وأيضا الجزائر تعتر بأنها دولة خالية من المديونية الخارجية ولهذا فالكلام على بنك التنمية الجديد لبريكس لا فائدة منه، وإلا وقعنا في تناقض من حيث رفضنا المديونية من جهة وطلبناها من جهة أخرى، كما أن الشراكة ينبغي أن يسير بمنطق رابح رابح وليس بمنطق مصدّر مستهلك، أو بمنطق رابح خاسر.

وكلول نقتح:

- على الجزائر أن تستثمر في امتداداتها الإقليمية والقارية. فالأسواق الإفريقية والمغربية والعربية والمتوسطة أسواق واعدة ومربحة إذا ما عرفت الجزائر استغلالها.
- على الدولة التركيز والحرص على قوة المفاوضين الجزائريين، للحصول على حقوق وشروط انضمام متوازنة مع عدم الإفراط في التنازلات والالتزامات حتى لا يلحق الضرر الكبير باقتصادنا، وتكون الاستفادة من جانب الطرف الآخر فقط، فإن لم يكن ذلك فليس في مصلحة الجزائر الانضمام إلى التكتل.
- لا بد من إيجاد آليات أخرى لجلب الاستثمارات ومنها: الطاقة (النفط والغاز مقابل الخبرة والاستثمار). حتى لا تبقى الجزائر سوقا استهلاكية.
- غياب الرقمنة في الجزائر أدى للتهرب الضريبي وانتشار المضاربة. وتكديس أموال خارج البنوك، وهذا عائق كبير على الدولة أن تعمل لتداركه وأن تضع يدها على جميع التعاملات الاقتصادية.
- على الجزائر دعم سياسة التنويع الاقتصادي كالتوجه نحو الصناعات التقنية وذات القيمة المضافة العالية، والعمل على إيجاد بدائل لاقتصاد النفط والدفع بعجلة الصادرات للأمام.
- الاهتمام بالتعليم والتكوين المنتج للثروة.
- اعتماد سياسة تشغيل بناء على الكفاءة والإضافة والتكوين وليس على العرقية والجهوية والمناطقية.
- الاستثمار في الفلاحة من خلال إنشاء شركات وطنية للزراعة توازي الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك توكل لها مهمة الاستثمار في الزراعة ويكون التوظيف بالراتب مثلا.
- وكل ذلك لأجل تعبيد الطريق الآمن والإيجابي والمريح إلى البريكس.

الهوامش:

(1)- انظر: مقال، الموسوعة العربية، على شبكة الانترنت، الرابط:

<https://arab-ency.com.sy/law/details/25973/2>

(2)- مقال، بريكس، ويكيبيديا، الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/بريكس/>

(3)- مقال، موقع البلاد، الرابط:

دول-بريكس-تتجاوز-لأول-مرة-مجموعة-ال-7-بمساهمة-
<https://www.elbilad.net/economique/>
النتاج-المحلي-الإجمالي-العالمي-114636

(4)- مقال، البريكس، الموسوعة السياسية، الرابط:

<https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3>

(5)- مقال: مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أ. عبيدة سليمة، جامعة سعد دحلب البلدية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد: 8، ماي: 2013م، ص/338.

(6)- المقال نفسه: مسار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، أ. عبيدة سليمة، ص/338.

(7)- مقال، وكالة الأنباء الجزائرية، الرابط على شبكة الانترنت:

<https://www.entv.dz/> /رزيق-الجزائر-تسير-قدا-نحو-الانضمام-إل

(8)- مقال: تأثير اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على الجباية الجمركية في ظل انخفاض أسعار المحروقات خلال الفترة 2005-2016، مختاري عبد الجبار، مجلة دراسات-الأغواط-، المجلد 15، العدد: 1، ص/144، 167. بتصرف.